

الطفرة النفطية الثالثة 2008 ومدى استفادة الجزائر منها

د. طيبي حمزة د: حجار مبروكة د: مير احمد

جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر

<p>Abstract: There is no doubt that the run-up of oil prices in the beginning of the third millennium have had a positive impact in improving economic growth rates, in increasing investment opportunities and development projects, which led to improving the level of living and reducing unemployment rates. The Algerian economy is like other economies that rely heavily on its oil revenues, has suffered from the economic crisis due to the large drop in oil prices in global markets. This crisis was reflecting in the budget deficit, in the decline of economic growth rates and foreign currency reserves, moreover, in the investment projects and jobs. Algeria, like many other countries, is striving to create economic alternatives to build a diversified economy, which would reduce the dependency on hydrocarbons. In this paper, we study the causes and consequences of the third Oil boom of 2008 and its impact on the Algerian economy. Keywords : The third Oil boom, Oil prices, Economic growth rates.</p>	<p>الملخص: لقد كان لظاهرة الطفرة النفطية وارتفاع الكبير في أسعار النفط التي شهدتها الأسواق العالمية منذ بداية الألفية الثالثة، انعكاسات كبيرة على الأوضاع والسياسات الاقتصادية في الجزائر. فزيادة الإيرادات النفطية قد ساعدت في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة فرص الاستثمار ومشاريع التنمية، كما أدى إلى توفير فرص عمل ساعدت من تخفيف معدلات البطالة، وتحسين مستويات المعيشة. لكن مع انخفاض لأسعار النفط في منتصف عام 2014، أصبح الإقتصاد الجزائري يعاني من أزمة اقتصادية انعكست في عجز في الموازنة العامة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض في الاحتياطيات الأجنبية وتقلص في مناصب التشغيل وتوقف مشاريع الاستثمار، مما دفع بالحكومة إلى البحث عن حلول لبناء اقتصاد متنوع يسمح بالتخلص من التبعية للنفط. الكلمات المفتاحية: الطفرة النفطية، أسعار النفط، معدل النمو الاقتصادي.</p>
---	---

مقدمة:

ساهمت الطفرة النفطية الثالثة التي حدثت في منتصف عام 2008 جراء ارتفاع قياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقه في الجزائر، حيث هناك من يرى أن عائدات النفط استخدمت من أجل إعمار وتنمية الإقتصاد الوطني. غير أنه هناك العديد من يرى أن الجزائر بددت الثروة النفطية في الهدر والإسراف، وانتهج سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الانفاق العام وذلك عن طريق برامج الإنعاش الإقتصادية وكذا مشاريع البنية التحتية خلال الفترة (2001 – 2014)، لم تعد بالأهداف المسطرة لها، وأنها لم تستطع إنشاء تنمية حقيقية، بل عمقت درجة اعتمادها على العوائد النفطية.

الإشكالية المطروحة:

فيما تم انفاق إيرادات النفطية المتأتية من الطفرة النفطية الثالثة 2008 ؟ ما هي انعكاسات تلك الطفرة على الإقتصاد الوطني ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ما يلي:

- سرد لمحة تاريخية عن أهم الطفرات النفطية في العالم؛

- تبيان أسباب حدوث الطفرات النفطية؛

- اظهار آثار الطفرة النفطية الثالثة على الإقتصاد الجزائري؛

- محاولة تقييم لطور إدارة و انفاق الإيرادات النفطية في الجزائر.

المحور الأول: ماهية الطفرة النفطية

شهدت أسعار النفط هزات وتقلبات فيما يدعوه المختصون بظاهرة الطفرة النفطية، الشيء الذي يقودنا إلى تحليلها وتأثيرها على السياسات الاقتصادية للجزائر، وخاصة مع أول طفرة نفطية حدثت في التاريخ سنة 1973، منذ ذلك الحين أدركت الجزائر أهمية الاستفادة من هذه الوفورات المالية التي تصاحب هذه الظاهرة.

أولاً: تعريف الطفرة النفطية

الطفرة في اللغة هي الوثبة. وفي لسان العرب: "الطَّفْرُ وَثْبَةٌ في ارتفاع كما يَطْفِرُ الإنسانُ حائطاً أي يَثْبُه، والطَّفْرَةُ الوَثْبَةُ. ومرادفات ترجمة

كلمة طفرة في اللغة الانكليزية كثيرة ومنها: ¹ Jump, upswing, rise, and upturn.

وتعني الطفرة ظاهرة اقتصادية من نوع خاص، فهي ظاهرة شديدة التعقيد تؤدي فيها العديد من المتغيرات غير القابلة للملاحظة والتتبع، فهي مثلا بالنسبة للدول المنتجة زيادات هامة في مداخيلها، وبالنسبة للدول المستهلكة ضغوطا شديدة على ميزانياتها، من دون أن تغفل التكاليف

السياسية والإقتصادية التي أصبحت تدفع الدول سواء المنتجة من خلال ضرورة إيجاد السياسات الناجعة لاستغلال الإيرادات المعتبرة للنفط، وبالنسبة للدول المستهلكة ضرورة إيجاد البدائل الملائمة للطاقة البترولية والتخلص من اعتمادها المفرط على واردات النفط. وأحيانا يشار إلى الطفرات النفطية بظاهرة يطلق عليها قفزات الضفدع (FrogLeap)² وتوصف هذه الظاهرة كل ما يتعلق بالتذبذبات في أسعار النفط، بمعنى أن الطفرة أو قفزة الضفدع تعني أن تستقر الأسعار حول مستوى معين وفجأة تصبح كل العمليات المتعلقة بإنتاج النفط من استخراج وتخزين وتكرير، وتسويق، وتوزيع، ونقل إلى مراكز الاستهلاك المختلفة، أصبحت تمثل مشكلة حقيقية تجعل الأسعار تقفز إلى ما يشبه الصدمة أو الطفرة إلى مستويات أعلى.

ومن ثم تعاود الدورة من جديد من خلال زيادات في الأسعار مدفوعة بزيادات في الطلب العام على النفط، وذلك عبر إما استغلال الإمكانيات الاحتياطية (Spare Productive Capacity) التي ما يحتفظ بها غالبا لمواجهة الأزمات الطارئة، أو من خلال فتح آبار أغلقت أثناء الانخفاض في الأسعار، أو كذلك من خلال التكتيف في عمليات التنقيب عن النفط، أو تنمية الحقول المكتشفة، وغيرها... إلا أن هذه الارتفاعات في أسعار النفط قد تؤدي بالمستهلكين بالاستعاضة عنه بمصادر طاقة أخرى، أو ترشيد استهلاكه بقدر المستطاع.

وبالإضافة إلى ذلك فإن ظاهرة الطفرة النفطية تعبر عن وجود مجموعة من المتغيرات التي تدفع بالأسواق نحو هذا الاتجاه التصاعدي في أسعار النفط بشكل واضح وجلي، وبما أن الواقع الإقتصادي يفترض عدم استمرارية هذه الطفرات فهذا يجعلنا نتساءل فيما إذا كانت منظمة الأوبك بوصفها كارتلا اقتصاديا للدول المنتجة للنفط بصفة عامة، والبلدان العربية النفطية بصفة خاصة، لها سياسات خاصة للإستفادة من هذه الطفرات النفطية، وتجنب السلبيات التي ترافقها على صعيد السوق العالمي أو على صعيد التنمية المحلية لهذه الدول، وخاصة في مسألة دعم التفكير الجدي في خفض اعتمادها على النفط كعائد واحد وحيد، وإعادة بناء قاعدة اقتصادية أكثر تنوعا وتكاملا لهذه الدول.

ثانيا: لمحة تاريخية عن أهم الطفرات النفطية

إن إلقاء الضوء على ظاهرة الهزات والتقلبات في أسعار النفط، فيما يدعو المختصون بظاهرة الطفرة النفطية، يقودنا إلى تحليل الطفرة النفطية الثالثة، وتأثيرها على السياسات الإقتصادية للدول العربية المصدرة للنفط، وخاصة مع أول طفرة نفطية حدثت في التاريخ سنة 1973، منذ ذلك الحين أدركت هذه الدول أهمية الإستفادة من هذه الوفورات المالية التي تصاحب هذه الظاهرة، في ظل الاستراتيجية التي تنتهجها الدول الصناعية في دفع الطاقة الانتاجية للدول النفطية إلى حدودها القصوى، مما يؤثر على المدى البعيد على المخزون والاحتياطي الاستراتيجي لهذه الطاقة الناضبة.

وتبدو الطفرات النفطية التي تحدث بين الحين والآخر بشكل غير متوقع عصية على الفهم والتنبؤ، وفي بعض الأحيان لا تأخذ هذه الظاهرة حقا من الدراسة والتحليل الكافيين، وخاصة في الدول العربية التي تشكل الأغلبية من دول منظمة الأوبك (07 من 11) التي تعد مجموعة أو كارتلا اقتصاديا حقيقيا أصبح يؤدي دورا أساسيا في التحكم في آليات العرض والطلب العالمي على النفط.

والطفرات في أسعار النفط التي شاهدها في عامي 1973 و1979، ومنذ عام 2002، هي قفزات تلقائية مفاجئة، تبدأ في الأسعار الفورية وتتأكد في الأسعار الرسمية للنفط، ضد الكبت الذي مارسه الأخوات السبع (شركات النفط السبع الكبرى) طوال السبعينيات، ومارسه بعد ذلك البلدان الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية مباشرة في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين حتى بدأت الطفرة الثالثة، حين قفز سعر نفط أوبك من 28 دولارا عام 2003 إلى 36 دولارا عام 2004 وإلى 50 دولارا عام 2005 وإلى 61 دولارا عام 2006 و69 دولارا عام 2007 و95 دولارا عام 2008. وكانت الصدمة عندما بلغت ذروته عند 150 دولارا في يوليو 2008 لكي يتهاوى مسرعا إلى نحو 40 دولارا في ديسمبر من نفس العام نتيجة للأزمة المالية العالمية³.

ثالثا: أسباب حدوث الطفرات النفطية

يمكن تلخيص أهم الأسباب الجوهرية للطفرات النفطية في عاملين رئيسين⁴:

1. استنفاد الطاقة الانتاجية: أول الأسباب الجوهرية والعاجلة للطفرات النفطية، يعود بالدرجة الأولى إلى عجز عرض النفط عن تلبية احتياجات الطلب عليه لمدة معتبرة، بسبب تلاشي الطاقة الانتاجية الفائضة في البلدان المصدرة للنفط. وهذا لا ينفي أن تكون هناك أسباب معجلة أو عوامل مشجعة للطفرات السعرية، مثل قرار المقاطعة العربية في عام 1973 والثورة الإيرانية في عام 1979 وتداعياتها. والجدول رقم (01)، يوضح العلاقة بين نمو الطلب العالمي على النفط والطفرات النفطية خلال الفترة (1961 – 2007):

الجدول رقم (01): العلاقة بين نمو الطلب على النفط والطفرة النفطية خلال الفترة (1961 - 2007)
(الإنتاج: مليون برميل يوميا / السعر: دولار للبرميل)

ملاحظات	السعر	انتاج أوبك		انتاج العالم	السنة
		النسبة بالمئة	الكمية		
فترة هيمنة شركات النفط	1.90	26	06	23	1961
استمرار هيمنة شركات النفط	2.00	36	18	50	1970
الطفرة الأولى	10.41	46.50	27	58	1974
-	11.60	43.60	24	55	1975
-	13.30	44.40	28	63	1978
الطفرة الثانية	35.69	38.70	24	62	1980
الضغط على الصادرات	27.53	26.30	15	57	1985
انكسار الطفرة الثانية	13.10	30.00	18	60	1986
13 عام من الانكسار	12.10	39.70	29	73	1998
بداية الطفرة الثالثة	23.74	40.30	30	74	2002
الطفرة النفطية الثالثة	49.35	14.90	34	81	2005
الطفرة النفطية الثالثة	68.19	43.20	35	81	2007

المصدر: علي خليفة الكواري، ابراهيم شريف السيد وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية - حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية -، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص: 65 - 66.

يوضح الجدول رقم (01)، أن أسعار النفط في العام 1961، التي هبطت على إثر تخفيض شركات النفط للأسعار مرتين، أولهما في فبراير 1959، وثانيها في أغسطس 1960، إلى 01.90 دولار أمريكي للبرميل استمرت على حالها تقريبا حتى عام 1970. هذا بالرغم من أن منظمة الأوبك كانت قد تأسست في 1960 من أجل حماية أسعار النفط إلا أنها لم تستطع مواجهة الكبت الذي كانت تمارسه الشركات النفطية الكبرى على الأسعار إلى أن بلغت الطاقة الإنتاجية لدول الأوبك مداها الأقصى وعجزت عن مواجهة النمو في الطلب على النفط في مطلع السبعينيات. 2. ارتفاع التكاليف الحدية لانتاج النفط من مكامن ومصادر جديدة: السبب الجوهري العميق للطفرة النفطية، تمثل في ارتفاع التكاليف الحدية لانتاج النفط من مكامن ومصادر بديلة للنفط التقليدي. وارتفاع سعر النفط هنا يصبح شرطا اقتصاديا لقيام المستثمرين بتطوير المكامن والموارد والتقنيات الجديدة اللازمة لسد احتياجات الطلب العالمي المتزايد على النفط من مصادر جديدة غير تقليدية.

المحور الثاني: تأثيرات الطفرة النفطية على الاقتصاد الجزائري أولا: التأثيرات الإيجابية

بشكل أساسي هناك ثلاثة جوانب هامة تمثل إيجابيات لارتفاع أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري:

1. ساعدت زيادة الإيرادات النفطية في تحسين معدلات النمو الإقتصادي، والتي سجلت نسب متدنية نتيجة تأثير الأزمة الإقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986، إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1987 - 1994) 0.5%⁵ وهو ما حدا بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات اصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي.

ومنذ عام 2000، ونتيجة لتحسن أسعار النفط اتبعت الجزائر سياسة الانعاش الاقتصادي، حيث تعتبر سياسة الانعاش الإقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الإقتصادي، وذلك بتبني برنامج لتنشيط الطلب الكلي (النظرية الكثرية) عن طريق الزيادة في الانفاق الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري، قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب) وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة. والجدول الموالي يمثل تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر:

الجدول رقم (02): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر

السنة	1990	2000	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو الاقتصادي (%)	0.8	03.8	01.7	03.4	02.4	01.6	03.6	02.9	03.4	2.8	3.8	3.9

المصدر: نقلا عن موقع الرسي البنك العالمي

تاريخ الإطلاع: 2016/08/03 <http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA>

2. من التأثيرات الإيجابية الأخرى أن الفوائض الجديدة في الإيرادات النفطية لم تذهب كلها في شكل مصروفات ونفقات مثلما حصل في الفورة النفطية الأولى خلال السبعينيات. هذه المرة يبدو أن تعامل الجزائر مع الفوائض المالية كان أكثر حذرا، حيث بالرغم من ملاحظة زيادة النفقات على بند الرواتب والأجور وبعض النفقات الاستثمارية على مشاريع البنية الأساسية إضافة إلى زيادة مخصصات قطاعات التعليم والصحة، إلا أن الجزء الأكبر من الفوائض المالية و ضف بشكل رئيس في ثلاث مجالات تعتبر إيجابية:

أ. تعزيز المدخرات من خلال انشاء صناديق الاستقرار المالي:

قامت العديد من البلدان المنتجة للبترو في السنوات الأخيرة ومنها الجزائر بإنشاء صناديق النفط أو ما يسمى أيضا بصناديق الادخار أو صناديق التثبيت (Stabilisation Fund) كوسيلة لتأمين اقتصادياتها من تقلب إيرادات النفط وعدم القدرة على التكهن بها.

إن انشاء صندوق ضبط الموارد قد تم خلال سنة 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار جزائري في نفس السنة، ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الميزانية العامة للدولة، بالنظر لعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد، قررت الحكومة تأسيس صندوق ضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، وقد تم تأسيس تحت عنوان "صندوق ضبط الموارد" بموجب المادة 10 قانون المالية التكميلي الذي صدر في جوان 2000⁶.

تتمثل أهداف صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وتخفيض حجم المديونية العمومية⁷. والجدول الموالي يمثل تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000 – 2013):

الجدول رقم (03): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000 – 2013)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	0	232.1	171.5	28.0	320.9	721.7	1842.7
رصيد الصندوق في نهاية السنة	232.1	171.5	28.0	320.9	721.7	1842.7	2931.0
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	2931.0	3215.5	4280.1	4316.5	4842.8	5381.7	5633.8
رصيد الصندوق في نهاية السنة	3215.5	4280.1	4316.5	4842.8	5381.7	5633.8	5563,5

Source: Ministère Des Finances, La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2015, Rapport de présentation de la loi de finances pour 2015, Algérie, 2015, p: 38.

ب. تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي: كان من بين التأثيرات الإيجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط تعزيز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية. وعلى هذا الأساس، لا أحد ينكر بأن هناك ارتباط وثيق بين أسعار النفط ومستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط وخصوصا الجزائر⁸.

إن الاحتياطات الدولية للجزائر التي كانت تبلغ حوالي 02 مليار دولار منذ 1986، بدأت ترتفع تدريجيا منذ 1994، تاريخ تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي وبداية إعادة جدولة الديون الخارجية، لتصل هذه الاحتياطات إلى مستوى 08مليار دولار في عام 1997. ولقد أدى برنامج التعديل الهيكلي إلى تحسين وتراكم احتياطات الصرف، إذ بلغت نسبة الزيادة التي سجلها احتياطي الصرف خلال الفترة (2004 – 1998) حوالي 08.533%، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الملاءة المالية ودعم المركز المالي للجزائر إتجاه الخارج. ولقد أدت الصدمة البترولية لعام (1999 – 1998) إلى تخفيض مستوى الاحتياطات إلى 04.4 مليار دولار في عام 1999، ولكن الاتجاه نحو الارتفاع عاد من جديد كما أنه تدعم مع ارتفاع أسعار البترول منذ عام 2000 (أعلى من 25 دولار للبرميل)⁹.

والجدول الموالي، يبين الاحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر باستثناء الذهب خلال الفترة (2000 – 2012):

الجدول رقم (03): الاحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر باستثناء الذهب (2000 – 2014)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	12,023.9	18,081.4	23,237.5	33.125,0	43,222.0	56.303,0	77.914,0	110.317,2
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة	143.243,0	149.040,0	162.615,0	182.822,0	191.297,0	194.712.0	187,241.1	*143

المصدر:

* إحصائية من طرف صندوق النقد الدولي FMI

من سنة 2000 إلى سنة 2004: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006، أبوظبي، ص: 180.
من سنة 2005 إلى سنة 2009: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010، أبوظبي، ص: 400.
من سنة 2010 إلى سنة 2014: صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014، أبوظبي، ص: 500.

ج.التسديد المسبق للمديونية الخارجية: لقد شكل تحسن أسعار البترول في بداية الألفية الثالثة، أهم عنصر كان سببا في تحسن المؤشرات الإقتصادية الكلية في هذه الفترة، وكذا تحقيق نتائج جيدة على مستوى الإدخار الداخلي والخارجي، وأصبح الإقتصاد الوطني يتوافر على قدرات تمويل هامة، وارتفعت معدلات الاستثمار وتضاعف عمليات الشراكة و الخصخصة، بالإضافة إلى هذا تميزت هذه الفترة بتراجع كبير في مخزون المديونية الخارجية للجزائر، حيث لجأت للجزائر إلى آلية الدفع المسبق لديونها الخارجية.

قررت الحكومة الجزائرية ابتداء من عام 2005 تسبيق دفع ديونها، والخروج من مجموعة الدول الأكثر مديونية، التي كانت مصنفة باعتبارها واحدة منها في منتصف الثمانينيات. ويعود خيار التسديد المسبق للمديونية الخارجية إلى تمتع الجزائر باحتياطي كبير من العملة الصعبة وفرته مداخيل صادرات المحروقات، حيث وصل احتياطي الصرف 78 مليار دولار سنة 2006، علما بأن حجم احتياطي الصرف زاد بنحو 39% عن مستواه بنهاية 2005¹⁰.

وتكون الجزائر قد دفعت في ظرف سنتين (2005 – 2006) حوالي 12 مليار دولار من ديونها، أكثر من 08 ملايين دولار بالنسبة لنادي باريس ولندن، بالإضافة إلى الإتفاقات المبرمة مع الهيئات المالية في إطار الإتفاقات متعددة الأطراف مثل البنك العربي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية والمملكة السعودية حيث دفعت الجزائر 03 مليار دولار، دون حساب الإتفاق مع روسيا لتحويل 07 ملايين دولار وهذا خارج إطار نادي باريس. والجدول الموالي تطور الدين العام الخارجي للجزائر (2010 – 2014):

الجدول رقم (01):

تطور الدين العام الخارجي للجزائر (2010 – 2014)

الوحدة: مليار دولار

2014	2103	2012	2011	2010	
1.760	2.068	2.489	3.268	3.758	مجموع الديون متوسطة وطويلة الأجل
1.975	1.328	1.205	1.142	1.778	مجموع الديون قصيرة الأجل
3.735	3.396	3.694	4.410	5.536	مجموع الدين الخارجي

Source: Banque Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2014, Juillet 2015, p: 168.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن القول أن الجزائر استمرت في اتباع سياسة تخفيض الإعتماد على الاقتراض الخارجي نتيجة الوفر المالي المتحقق من عوائد صادراتها البترولية، وهذا منذ عام 2004. ونتيجة لهذا، تراجع حجم المديونية العامة الخارجية منذ هذا التاريخ. فقد انخفض الدين العام الخارجي للجزائر من 5.536 مليار دولار عام 2010 إلى 3.396 مليار دولار عام 2013، ليعرف ارتفاعا طفيفا عام 2014 ويبلغ ما قيمته 3.735 مليار دولار، ثم يعود للإنخفاض إلى 03.3 مليار دولار شهر جوان 2015¹¹.

بالإضافة إلى ذلك، تم توظيف فوائض الطفرة النفطية الثالثة في اتجاهين إثنين هما: الإنفاق الداخلي والإنفاق الخارجي*، وأهم مجالات هذا الإنفاق هي:

1. الإنفاق الاستهلاكي وتمويل الواردات: تتجه الجزائر إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي والواردات كلما ارتفعت عوائدها من النفط، وإن كان توجهه خلال الطفرة النفطية الثالثة نحو تقليل من الانفاق وعدم تكرار نفس طريقة توظيف العوائد النفطية خلال الطفرات النفطية السابقة. إلا أن الأرقام لا تعكس هذا التوجه، فمنذ عام 2000 عرفت الواردات ارتفاعا متصاعدا، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تطور قيمة الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)

الوحدة مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الواردات	857 221.9	930 677,5	1 159	1 254	1 577	1 820	1 863	2 326
			170,2	041,2	137,7	427,1	501,3	059,4
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الواردات	3 170	3 583	3 768	4 172	4 612	5 061	5 502	
	777,2	772,0	002,9	893,0	074,7	121,5	404,6	

Office National des Statistiques (ONS), Les comptes économiques de 2000 à 2014, N° 709, Algérie, juillet 2015, p: 23.

2. الإنفاق الاستثماري: استخدمت الجزائر عوائدها النفطية أيضا في مجال يعتبر الأفضل لتوظيف تلك العوائد وهو الانفاق الاستثماري، فقدت انتهجت الجزائر سياسة الإنعاش الإقتصادي ذات التوجه الكينزي، تركز على التوسع في الانفاق العام وتهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الإقتصادي عن طريق زيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري. وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنمية (برنامج دعم الإنعاش (2001 – 2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005 – 2009)، برنامج توطيد النمو الإقتصادي (2010 – 2014)) البرنامج الأول هو برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (PSRE) ** (2001 – 2004)، وللذي خصص له مبلغ 525 مليار دج، منها ما يفوق نسبة 74% تندرج في إطار اعتمادات الدفع للسنتين الأوليتين من تطبيق البرنامج، حيث تستند إلى التشخيص الذي عرضته الحكومة والذي يسجل التناقض الذي عرفته وضعية البلاد والتي تميزت بما يلي: مؤشرات جيدة في مجال الإقتصاد الكلي، نسبة نمو غير كافية، ظروف اجتماعية صعبة بالنسبة للسكان¹².

أما البرنامج الثاني والذي أطلق عليه اسم البرنامج التكميلي لدعم النمو (PCSC) *** (2005 – 2009)، يعتبر برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته و التي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، ثم أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي والمقدر بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، وعلمها المجموعا لها يصبح 8705 مليار دج¹³.

أما البرنامج الثالث (برنامج توطيد النمو الإقتصادي (PCCE) **** (2010 - 2014))) جاء هذا البرنامج مكملا للسياسة التنموية التوسعية التي تبنتها الجزائر والتي شرعت في تطبيقها منذ سنة 2001، يسعى هذا البرنامج لتكملة المشاريع السابقة التي هي في طور الإنجاز من البرنامج السابق من جهة، حيث خصص له غلاف مالي يقدر بـ 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وذلك خلال الفترة (2010 – 2014)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق المقدر بـ 9680 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، ومن جهة أخرى الانطلاق في مشاريع جديدة خصص لها غلاف مالي يقدر بـ 156 مليار دولار، والسعي من أجل إنشاء حركة تنمية متوازنة بين مختلف مناطق البلاد.

3. الإنفاق العسكري: تعتبر الدول العربية النفطية ومن بينها الجزائر أكثر إنفاقا على شراء الأسلحة بفعل ضغط الدول المصدرة للأسلحة التي هي نفسها الدول التي تستهلك النفط العربي، والملاحظ أن واردات الأسلحة ومنذ 2000 أخذت إتجاهها تصاعديا على العموم وإن كان متذبذبا بين السنة والأخرى، ويكبر حجم هذا النمط من الإنفاق في دول الخليج العربي.

4. توظيف أموال النفط في الدول الصناعية الكبرى: إن معظم العوائد النفطية العربية ومن بينها الجزائر مستثمرة في أدوات وسندات الخزينة الأمريكية التي سعر فائدها متدن، بنسب فوائده لا تتعدى 04%، لكنها تظل مؤمنة وبعيدة عن التقلبات التي تعرفها مختلف الأسهم والمؤشرات المالية¹⁴، أو مودعة في البنوك الأمريكية والأوروبية خاصة في سويسرا، فرنسا وبريطانيا. كما تم استخدام هذه العوائد لزيادة الاحتياطيات الرسمية للجزائر في صندوق النقد الدولي الذي يعيد إقراضها بشروط أكثر إجحافا للدول النامية.

5. شراء الذهب: من المعروف أن الذهب يعتبر مخزنا للقيمة، لذلك تتجه العوائد النفطية العربية إلى توظيف أكثر أمانا وهو الاستثمار في الذهب، رغم ارتفاع أسعاره في نفس الوقت الذي تكون فيه أسعار النفط مرتفعة وهذا ما عرفته الفترة بين (2002 – 2008)، حيث تحتفظ الدول العربية بمستويات عالية من الاحتياطيات الذهبية تتجاوز كثيرا ما تحتفظ به اقتصادات أكبر منها بعدة مرات، فالجزائر تحتفظ بـ 05.8 مليون أوقية من الذهب وفي ليبيا 04.6 مليون أوقية ونفس الكمية في السعودية و 02.5 مليون أوقية في الكويت¹⁵.

ثانيا: التأثيرات السلبية

- التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة بشكل كبير أدى إلى تدهور المستوى المعيشي لكثير من الأفراد. لكن تأثير ارتفاع تكاليف المعيشة يتعدى في الواقع تدهور المستوى المعيشي للأفراد. ولعل الأمر الأكثر سلبية في هذا أن ارتفاعات الأسعار وزيادة التضخم قد أضعف من القدرة التنافسية للجزائر في سعيها على اجتذاب الاستثمارات والشركات والأعمال؛

- من التأثيرات السلبية الأخرى لارتفاع أسعار النفط هو ما تعانيه الجزائر من ارتفاع فاتورة الإستيراد.

- التأثيرات السلبية الأخرى لارتفاع أسعار النفط هي تراخي جهود الإصلاح، حيث إن زيادة النفقات الجارية خاصة فيما يتعلق بالأجور والرواتب والمنح والإعانات قد تضعف سياسات الترشيد وتقلل من أهمية الانضباط المالي وتزيد من هيمنة القطاع العام¹⁶.

- تأكل القيمة الحقيقية للاحتياطيات بالدولار في الجزائر، إن قيمة احتياطي الصرف الأجنبي تتآكل بسبب تراجع قيمة الدولار التي تؤثر كثيرا على الحجم الاحتياطي الحقيقي للاحتياطي من العملات الأجنبية. ونشير إلى وجود العديد من العوامل التي تؤدي إلى تآكل أو استنزاف الاحتياطيات، يمكن الإشارة إلى بعضها وهي أساسية بالنسبة للجزائر كاختلاف عملة الدفع والقبض في التجارة الخارجية، فنجد أن الإيرادات البترولية وهي المصدر الأساسي للاحتياطيات تسعر بالدولار ويتم الاستيراد أساسا من الأسواق الأوروبية التي تتعامل باليورو. إذ أن 40% من حجم الواردات بين الفترة 2001 و2006 تتصدرها ثلاثة دول أوروبية وهي فرنسا، إيطاليا وألمانيا، ولا تمثل الولايات المتحدة سوى 08% في المتوسط خلال نفس الفترة¹⁷.

- إذا تأملنا المضمون الإقتصادي لعملية شراء وتكديس الذهب والاعتماد عليه كمخزن للقيمة، نلاحظ أنه يتلخص في تعطيل جزء مهم من ثروة الأمة في معدن نفيس يمكن لأسعاره أن تتراجع أو حتى تنهار مما يؤدي لتبدد جزء مهم من الثروة المختزنة فيه، وحتى في حالة استمرار أسعاره مرتفعة أو تحقيقها للمزيد من الارتفاع فإن ذلك لن يعني أي تطوير للاقتصاد بل مجرد المزيد من الأموال التي يمكن أن تتحول لقوة تضخمية تثير الاضطراب في الإقتصاد. إنها عملية تعني باختصار تعطيل قسم من عنصر رأس المال وإخراجه من معادلة إنجاز التنمية الإقتصادية المنشودة التي يتطلب تحقيقها أن يتم توجيه هذه الثروة إلى تمويل بناء مشروعات صناعية وزراعية وخدمية تلي احتياجات الأمة من السلع والخدمات وتستوعب قوة العمل وتطور الجهاز الإنتاجي وتزيد القدرة على تصدير السلع غير النفطية.

- تكريس التبعية التي ظهرت على شكل:

• تبعية تجارية: فقد ازداد التبادل التجاري بين الجزائر والدول الصناعية ولكن لصالح الدول الأخرى، حيث أن الجزائر تصدر منتج واحد يتمثل في النفط، مقابل استيراد كل المنتجات تقريبا: المنتجات المصنعة ونصف المصنعة، المواد الاستهلاكية، المنتجات التجهيزية...إلخ. وبهذا تعرف التبادلات الدولية للجزائر اختلالا في معدلاتها؛

• تبعية تكنولوجية: يعتمد القطاع النفطي خاصة وباقي القطاعات الأخرى على التكنولوجيا الحديثة والتي تستوردها الجزائر من الدول المتقدمة؛

• تبعية مالية: معظم الأموال الجزائرية موضوعة في المصارف الأجنبية، وهي معرضة للتآكل بسبب التضخم وتقلبات أسعار الصرف؛

• تبعية غذائية: زيادة استيراد تقريبا كل المواد الاستهلاكية...إلخ.

• تبعية للموارد: إذ أن الجزائر عمقت على اعتماد النفط كدخل وطني.

ثانيا: العوائق التي حالت دون استفادة الجزائر من الطفرة النفطية

إن المحاولات التي قامت بها الجزائر للاستفادة من الطفرات و الوفورات النفطية كانت تصطدم بمجموعة من العوائق التالية:

- غلبة الإقتصاد الريعي في الجزائر على الإقتصاد الانتاجي؛

- ضعف حلقات القطاع النفطي: يتصف قطاع النفط في الجزائر بالانعزال وعدم التشابك مع بقية القطاعات، مما يقلل من دوره في زيادة انتاج السلع والخدمات وتنوعها، ومن ثم في محدودية أثره على تنوع الهيكل الانتاجي ويعود هذا الضعف في تأثير القطاع النفطي على بقية القطاعات إلى ضعف الحلقات التي تربطه بالقطاعات الأخرى، ومن أهم هذه الحلقات: الانتاجية والاستهلاكية والمالية.

- تعرض الفوائض النفطية في البنوك الأمريكية والأوروبية للتآكل المقصود من جانب الدول الكبرى؛

- تدهور أسعار صرف العملات الرئيسية نتيجة ربط النفط بالدولار الأمريكي مما دفع بالعوائد الحقيقية إلى الانخفاض؛

- التضخم في الدول الرأسمالية الكبرى وأثره على الأرصدة والودائع والعملات التجارية الخارجية.

ونتيجة لهذه العوائق، فإن الطفرات النفطية لا تشكل وفورات خالصة من السلبيات بالنسبة للجزائر، فما يتبقى هو ضئيل إلى حد ما، من أجل القيام بعمليات تنمية حقيقية، أي أنه وللأسف كانت الطفرة النفطية الثالثة أكثر سلبية، وخاصة إذا ما أسقطنا تأثيرات هذه الطفرة على المواطن من خلال وضعه الإجتماعي والصحي والتعليمي، يبدو أن هذه الطفرة الأخيرة لم تأت بالمرجو منها وذلك بسبب التضخم الهائل، وتراجع القيمة الشرائية للرواتب والأجور.

الخاتمة:

لقد كانت للطفرة النفطية الثالثة أثارا إيجابية على الاقتصاد الجزائري تمثلت في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وكذا زيادة الإنفاق الاستثماري وتسديد المديونية الخارجية... إلخ، غير أن هذه النتائج الإيجابية للطفرة النفطية لم تستغل بشكل الأمثل من أجل اقلع الاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية للقطاع المحروقات، حيث أن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية عام 2014 كشف عن مدى هشاشة الاقتصاد الوطني للتقلبات النفطية وفشل الاستراتيجية التنموية القائمة على الفوائض المالية النفطية.

النتائج المتوصل إليها:

- لقد تسبب الاعتماد المفرط على النفط في الجزائر في تكوين اقتصاد وطني أحادي الجانب والمورد، ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث عام 1986، حين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، وأيضا عند اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008، وكذا عندما تراجعت أسعار النفط وبشكل كبير في الأسواق العالمية في عام 2014؛

- إن الجزائر قد حققت إنجازات انمائية واضحة، لكن ذلك لا يعني أن هنالك تنمية حقيقية، فلا يزال اقتصاد الجزائر يعتمد بشكل مباشر على إنتاج النفط الخام وتصديره، ويعتمد مطلقا على التجارة الخارجية؛

- إن الرخاء المالي الذي عرفته الجزائر خلال الأعوام الأخيرة، الناتج من الطفرة النفطية الثالثة وارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية، قد أضر وعطل الإصلاحات فيها، ولا سيما منها الإصلاحات الهيكلية؛

- رغم أن العوائد النفطية تساهم في تمويل برامج التنمية في الجزائر، إلا أن نتائج تلك البرامج لم يرق إلى المستوى المرجو منه، حيث إن الهدف ليس فقط توجيه العوائد النفطية نحو توظيفات استثمارية، وإنما كذلك بمرادودية تلك الإنجازات ونوعيتها ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية العربية المستدامة.

التوصيات:

- تطرح مشكلة التقلبات في أسواق النفط ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كأهم عامل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على التنوع الاقتصادي؛

- إن خروج الاقتصاد الوطني من التبعية لأسعار النفط مرهون بالتوجه للاستثمار في القطاعات المنتجة، بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الربح في المشاريع البنية التحتية غير القادرة على الإنتاج من الناحية الاقتصادية.

- العمل على تطوير القطاع الخاص باعتباره من بين عوامل تحقيق النمو الاقتصادي، وتعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال إقامة مشروعات مشتركة، وإنشاء بيئة تنظيمية تشجع القطاع الخاص على التوسع في استثماراته؛

- تنفيذ أي برنامج تنموي في الجزائر يجب أن يتم ضمن استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة عن طريق تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية التي لا تتعارض أهدافها. كما أن ضمان نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب من الحكومة إعادة تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق الحر والذي أثبت نجاحه في عدد كبير من الدول النامية كدول جنوب شرق آسيا؛

- يتوقف استكمال تنفيذ أي برنامج تنموي على مدى توافر مصادر التمويل وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنوع مصادر تمويل برامج التنمية الاقتصادية، باعتبار أن اقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيل هذه البرامج في حالة انهيار أسعار المحروقات.

الهوامش والإحالة:

¹ علي خليفة الكواري، ابراهيم شريف السيد وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية – حالة أقطار مجلس التعاون لدول

الخليج العربية -، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص: 63.

² خميس محمد، تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد: 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، جانفي 2006، ص: 300.

³ حسين عبد الله، السعر الحقيقي للنفط واستثمار الفوائض النفطية، مجلة شؤون عربية، العدد: 15، جامعة الدول العربية، مصر، 2012، ص: 201.

⁴ علي خليفة الكواري، ابراهيم شريف السيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 64 - 68.

⁵ بوفليج نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 - 2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد: 09، جامعة حسينية بن بوعلی، الشلف، الجزائر، 2013، ص: 43.

⁶ عبد اللطيف بن أشهو، عصنة الجزائر - حصيلة وأفاق (1999 - 2009)، -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 133.

⁷ القانون رقم 2000 - 02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد: 37، المادة: 10، الجزائر، 28 جوان 2000، ص: 07.

⁸ بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 219.

⁹ زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الإقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد: 07، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف، الجزائر، السداسي الثاني 2009، ص: 60.

¹⁰ صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية الربع الأول 2007، أبوظبي، ص: 76.

¹¹ صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية الربع الثالث 2015، العدد الثاني الثمانون، أبوظبي، ص: 74.

* نقصد بالإنفاق الداخلي توظيف العوائد النفطية داخل اقتصاد الدولة النفطية التي تحققت لها تلك العوائد، أما الإنفاق الخارجي فنقصد به توظيف العوائد النفطية خارج اقتصاد الدولة النفطية التي تحققت لها تلك العوائد مثل: استثمار الفوائض في شراء الأوراق المالية والعقارات، شراء الذهب من الأسواق العالمية...إلخ.

** PSRE: Programme de Soutien à la Relance Economique.

¹² كريمة التوفيق، المومن عبد الكريم، برنامج الإنعاش الإقتصادي والبرامج المكمل له واثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001 - 2014)، (الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر (2001 - 2014)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 11 - 12 نوفمبر 2014، ص: 04.

*** PCSC: Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance.

¹³ كريمة التوفيق، المومن عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

**** PCCE: Programme de Consolidation de la Croissance Economique.

¹⁴ زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

¹⁵ سيد أحمد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة - دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف، تقرير مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد: 165، مصر، 2006.

¹⁶ جاسم المناعي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الإقتصاديات العربية - الإيجابيات و الاشكاليات - الاصلاحات المطلوبة -، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 30 مايو 2006، ص: 07 - 08.

¹⁷ زايري بلقاسم، مرجع سبق ذكره، ص: 62 - 63.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

1. بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
2. بوفليخ نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000 - 2010)، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والانسانية، العدد: 09، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف، الجزائر، 2013.
3. جاسم المناعي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الإقتصاديات العربية - الإيجابيات و الاشكاليات - الاصلاحات المطلوبة -، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 30 مايو 2006.
4. جاسم المناعي، تأثير ارتفاع أسعار النفط على الإقتصاديات العربية - الإيجابيات و الاشكاليات - الاصلاحات المطلوبة -، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 30 مايو 2006.
5. حسين عبد الله، السعر الحقيقي للنفط واستثمار الفوائض النفطية، مجلة شؤون عربية، العدد: 15، جامعة الدول العربية، مصر، 2012، ص: 201.
6. خميس محمد، تأثير الطفرة النفطية الثالثة في السياسات النفطية لدول مجموعة الأوبك، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد: 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، جانفي 2006.
7. زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الإقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد: 07، جامعة حسبية بن بوعللي، الشلف، الجزائر، السداسي الثاني 2009.
8. سيد أحمد النجار، الطفرة النفطية العربية الثالثة - دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف، تقرير مركز الأهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد: 165، مصر، 2006.
9. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2006، أبوظبي.
10. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2010، أبوظبي.
11. صندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2014، أبوظبي.
12. صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية الربع الأول 2007، أبوظبي.
13. صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية الربع الثالث 2015، العدد الثاني الثمانون، أبوظبي.
14. عبد اللطيف بن أشهبو، عصنة الجزائر - حصيلة وآفاق (1999 - 2009) -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

15. علي خليفة الكواري، ابراهيم شريف السيد وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية – حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية -، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
 16. القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد: 37، المادة: 10، الجزائر، 28 جوان 2000.
 17. كرمية التوفيق، المؤمن عبد الكريم، برنامج الإنعاش الإقتصادي والبرامج المكملة له وأثارها على سياسات التشغيل بالجزائر خلال الفترة (2001 - 2014)، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الإقتصادي في الجزائر (2001 – 2014)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 11 - 12 نوفمبر 2014.
- ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

1. Banque Algérie, Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2014, Juillet 2015.
2. Ministère Des Finances, La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2015, Rapport de présentation de la loi de finances pour 2015, Algérie, 2015.
3. Office National des Statistiques (ONS), Les comptes économiques de 2000 à 2014, N^o 709, Algérie, juillet 2015.

المواقع الإلكترونية:

<http://databank.worldbank.org>: البنك الدولي